نظام القسائم التعليمية يحل أزمة السلسلة

كلير بصبوص - محللة إقتصادية - المعهد اللبناني لدراسات السوق

تداعيات قانون سلسلة الرتب والرواتب على الطلاب

شكل قرار زيادة الرواتب والأجور(السلسلة) ضربة موجعة للطبقات الفقيرة في لبنان على وجه الخصوص. فبحسب الإحصاءات الأخيرة، يعاني حوالي نصف الشعب اللبناني من الفقر ويقع ٣٠٪ منه تحت خطّ الفقر. ويجهد بعض هؤلاء لتعليم أولادهم في المدارس الخاصة على الرغم من أوضاعهم الاقتصادية السيئة. أما اليوم، وفي ظلّ السلسلة التي أدت إلى ارتفاع الأقساط، لم يعد أمامهم سوى إرسال أولادهم إلى التعليم الرسمي، ما يحرم الطبقات الكادحة من الوصول إلى سلم الارتقاء الاجتماعي، ويعمق التفاوت بين طبقات المجتمع اللبناني. وتشكل نسبة الرسوب في المدارس الرسمية أكثر من ضعف النسبة في المدارس الخاصة، وترتفع معدلات التسرب فيها إلى حوالي ٧,١٪، وقد دفع كل ذلك بالعديد من الأهالي إلى إبعاد أولادهم عنها على الرغم من مجانيتها.

مستوى المدارس الخاصة على المحك

من أجل مواجهة هذه الأزمة، تقترح بعض المدارس الخاصة اليوم تعديل القانون رقم ١١٥، والسماح للدولة بتغطية رواتب المعلمين من الخزينة أسوة بالتعليم الرسمي. ويؤمن هذا الطرح حلاً جزئيا على المدى المنظور، لكنه سيتسبب قطعاً بمشاكل أكبر على المدى الطويل تطيح بمستوى المدرسة الخاصة وحريتها. وعند الاتكال على الدولة لدفع الرواتب والأجور لمعلمي المدارس الخاصة، يتحتّم على هذه الأخيرة الخضوع لمعايير وطنية وهيئات رقابية ومساءلة أكاديمية تضعها وزارة التربية عاجلاً أم أجلاً. ويؤدي هذا التطفل المتنامي إلى إفقاد المدارس الخاصة حريتها تدريجياً في اختيار الكتب والأساتذة بل وحتى الطلاب، جاعلاً إياها رهينة القرارات السياسية ومؤدياً إلى انحدار مستواها لتصبح نسخة منقحة عن المدارس الرسمية. لذا، تصبح الإشكالية هي التالية: كيف يمكن تأمين موارد إضافية للمدارس الخاصة من دون إخضاعها للتجاذبات السياسية والمناطقية والتدخل في التوظيف والتنجيح والترقية؟

حل القسائم التعليمية

تقترح هذه الورقة اعتماد حل القسائم التعليمية المعتمد في العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة الأميركية والسويد وكولومبيا وغيرها. ويقتضي الحل بأن تعطي الدولة للأهل قسيمة مدرسية (بحوالي ال ٣٠٠٠$ للتلميذ) يمكن استعمالها فقط لدفع أقساط المدرسة. ويسمح هذا الحل بتثبيت بعض الطلاب غير القادرين على الدفع في المدارس الخاصة عبر إعطائهم قسائم تعليمية، كما يسمح لبعض طلاب المدرسة الرسمية بالانتقال إلى التعليم الخاص. إذاً تؤمن القسائم التعليمية التمويل للمدارس الخاصة عبر مساعدة بعض طلابها الحاليين المتخلفين عن دفع أقساطهم وعبر زيادة عدد الطلاب، فنكون بذلك قد رفعنا من مستوى الطلاب في لبنان عبر تحويل بعضهم إلى مدارس خاصة ذات مستوى أعلى، كما أعطينا ذوي الدخل المحدود القدرة على اختيار المدارس لأبنائهم عبر القسائم. وبما أن القسائم تعطى للأهل (لا للمدرسة مباشرة)، فإن قدرة السياسة على التحكم بالمدارس الخاصة تنخفض. كما يساهم هذا الحل في رفع المنافسة ما بين المدارس الخاصة، لأنها ستعمل جاهدة على استقطاب القسائم، ما يرفع مستواها ويساعد كذلك على رفع مستوى المدرسة الرسمية كي لا تخسر طلابها.

تمويل القسائم التعليمية

تقترح هذه الورقة إعطاء ٢٠٠,٠٠٠ قسيمة تعليمية: مائة ألف لطلاب القطاع العام تسمح بانتقالهم إلى القطاع الخاص بقيمة ٣٠٠٠ دولار أميركي للقسيمة الواحدة، ومائة ألف لطلاب القطاع الخاص تسمح لمن هم على وشك ترك المدرسة الخاصة بتثبيتهم في مدارسهم بقيمة ١٠٠٠ دولار أميركي للقسيمة الواحدة. هكذا تبلغ قيمة القسائم مجتمعة ٤٠٠ مليون دولار أميركي. أما اليوم، فتنفق وزارة التربية على التعليم الرسمي غير الجامعي ما يقارب ال٩٥٩ مليون دولار على ما يقارب ٣٢٨ ألف طالباً في المدارس الرسمية (أي ما يوازي ٣٠٠٠ دولار على كل طالب) يذهب ٨٠٪ منها لدفع الرواتب والأجور (أي ما يعادل ٧٦٧ مليون دولار). ويرتفع الفائض التوظيفي في التعليم الرسمي إلى ٤٠٪، أي ما يعادل هدراً سنوياً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. كما أن انتقال ٢٠٠ ألف طالب من أصل ٣٣٨ ألفاً في المدارس الرسمية إلى المدارس الخاصة ينبغي أن يخفض كتلة الرواتب والأجور تلقائياً بحوالي ال٢٥٠ مليون دولار.

يتطلب إصلاح قطاع التعليم في لبنان قراراً شجاعاً من وزير لا يخشى تطهير الإدارة والمدارس الرسمية من الفائض في التوظيف. وفي المقابل، يسمح نظام القسائم للوزير برفع المستوى التعليمي لحوالي ٢٠٠,٠٠٠ طالب لبناني فقير سيتمكنون من الحصول على فرصة لمستقبل أفضل.